

تأثير المخزونات النفطية العالمية على سوق النفط الدولي دراسة تحليلية للفترة 2009/2020
The impact of global oil stocks on the international oil market, an analytical study for the period 2009/2020

بلباشير عبد القادر¹، براهامي محمد أمين²

¹ المدرسة العليا للاقتصاد، مخبر LAREEM - وهران (الجزائر)، abdelkader.belbachir@ese-oran.dz

² المدرسة العليا للاقتصاد، مخبر LAREEM - وهران (الجزائر)، amine.brahami@ese-oran.dz

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/28

تاريخ الارسال: 2022/04/10

ملخص:

تعتبر سياسة تخزين النفط من بين أهم السياسات التي إعتمدتها الشركات النفطية وكذا الدول المستهلكة للنفط للتأثير في سوق النفط الدولي. لذا جاءت هذه الدراسة بهدف إبراز الدور الذي تلعبه هذه المخزونات في السوق النفط الدولي، وذلك من خلال التطرق للإطار النظري لها وكذا تحليل تطور بيانات الطلب والعرض النفطي وكذا تطور الأسعار. حيث خلصت الدراسة إلى وجود تأثير مباشر للمخزونات النفطية العالمية على السوق النفطي.

الكلمات المفتاحية: السوق النفطي، المخزونات النفطية، الطلب النفطي، الإمدادات النفطية، أسعار النفط.

تصنيف JEL: Q43 ; Q41 ; F01

Abstract :

The oil storage policy is among the most important policies adopted by oil companies as well as oil consuming countries to influence the international oil market. Therefore, this study came with the aim of highlighting the role that these stocks play in the international oil market, by addressing the theoretical framework for them, as well as analyzing the evolution of oil demand and supply data, as well as the evolution of prices. Where the study concluded that there is a direct impact of global oil stocks on the oil market.

Keywords: oil market, oil stocks, oil demand, oil supplies, oil prices.

JEL Classification Cods: F01 ; Q41 ; Q43

المقدمة:

على الرغم من التطور التكنولوجي الحاصل حالياً في العالم، من ذكاء إصطناعي، والتقدم الكبير في التكنولوجيات الرقمية، إلا أن توفير الطاقة يبقى من أهم إنشغالات كل الدول، والممون الرئيسي لكل نمو تكنولوجي وإقتصادي. إذ أن مصير كل نشاطاتها ومشاريعها ومصير أجيالها مرتبط بالطاقة، حتى وإن ظهرت بدائل أخرى لكنها لم تسمى بعد لتعويض النفط كمصدر طاقة. الذي يبقى يتميز لحد الساعة بتقلب الأسعار، والتي بدورها تتحكم فيها وفرة النفط في السوق وقانون العرض والطلب. على هذا الأساس، تحرص العديد من الدول وخاصة منها الغير منتجة للنفط على ضمان إمداداتها النفطية وذلك بتباع إستراتيجيات مختلفة، كالإعتماد على مومنين مختلفين وبعقود شراء تماشى مع خصوصيتها والتقلبات الجيوسياسية المفروضة في السوق أو الاستثمار في الطاقات المتجددة. كما إعتمدت بعض الدول إستراتيجية أخرى، أثبتت نجاعتها لضمان سلامة وفرة النفط بالكمية وبالسعر الذي يناسب طلبها الداخلي ويسمح لها بالحفاظ على نسبة نموها الإقتصادي، وذلك بإنشاء مخزونات نفطية تلجأ إليها عند إنقطاع الإمدادات أو تذبذبها. وتبقى أزمة 1973 المؤسسة لهذه الإستراتيجية، والتي أصطلح عليها عند الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD بأزمة الطاقة وذلك بعد تأسيس الوكالة الدولية للطاقة AIE سنة 1974، التي كان من بين أهدافها أولاً على المدى البعيد معالجة قضايا أمن الطاقة، أما على المدى القصير مواجهة الإنقطاع وإضطراب الإمدادات النفطية. وبذلك أصبح هناك إلتزام قانوني بين أعضاء وكالة الطاقة الدولية لتأسيس مستويات من الإمدادات دون اللجوء إلى الإستيراد تكفي ل 60 يوم، والتي سرعان ما إرتفعت الى 90 يوم (سلمان و اخرون، 2021، صفحة 460). بعدما تزايدت أهمية المخزونات النفطية أصبحت تعتبر من بين أهم مؤشرات أسواق النفط، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إستخدمت هذه المخزونات خلال السبعينات من طرف الشركات النفطية والشركات التجارية لأغراض المضاربة، وتحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح، وكذلك في الثمانينات، حيث إستخدمت لنفس الغرض من طرف العديد من الدول المستهلكة للضغط على الأسعار نحو الانخفاض، وعلى هذا الأساس أضحت من بين الإستراتيجيات للتأثير على سوق النفط الدولي، وبناء على ذلك، أصبحت تصدر وزارة الطاقة الأمريكية (DOE) في الوقت الحالي إحصائيات عن مخزونات النفط الخام في كل أسبوع، مبينة فيها كمية النفط الخام المخزنة في المنشآت حول جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يأخذ بعين الإعتبار المشاركون في السوق هذه الأرقام وإعتمادا عليها يمكنهم الإشارة إلى الإتجاهات التي يمكن أن يأخذها كلا من الإمدادات والطلب. وبطبيعة الحال إذا كانت الزيادة في مخزونات النفط الخام أكبر من المتوقع، فهذا يعني إما زيادة في الإمدادات أو إنخفاض في الطلب، ومن ثم يكون سعر النفط الخام هبوطياً. أما إذا كانت الزيادة في مخزونات النفط الخام أقل من المتوقع، فهذا يعني إما انخفاض الإمدادات أو ارتفاع الطلب ويكون صعودياً لأسعار النفط الخام.

ومن هذا المنطلق ومما سبق تتضح إشكالية الموضوع وهي دراسة العلاقة بين المخزونات النفطية وتوازن سوق النفط الدولي، والتي يمكن معالجتها بصياغة السؤال التالي:

"كيف يمكن للمخزونات النفطية العالمية التأثير على سوق النفط الدولي؟"

الأسئلة فرعية:

- ماهي أهمية دوافع اللجوء الى المخزونات النفطية؟
- إلى أي مدى يمكن للمخزونات النفطية العالمية التأثير على سوق النفط الدولي؟

فرضية البحث:

"يمكن للمخزونات النفطية العالمية التأثير على سوق النفط الدولي من خلال إحداث التوازن بين العرض والطلب النفطي"

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث من خلال محاوره إلى:

- التعرف على ماهية هذه المخزونات النفطية العالمية بالتطرق إلى إطارها النظري.
- التطرق إلى تطور الطلب والإمدادات النفطية والمخزونات النفطية وكذا الأسعار.
- التحقق عن ما إذا كان تأثير المخزونات النفطية العالمية على السوق النفطي يكون فقط من خلال تأثيرها على أساسياته من الطلب النفطي والإمدادات النفطية وأسعار النفط الخام أو بميكنيزات أخرى.

أهمية البحث

مما لا شك فيه، يكتسب البحث أهميته من خلال الحلول والميكانيزيمات التي يدونها ويقترحها لضمان إستمرار تدفق الإمدادات النفطية إلى الدول المستوردة خاصة الدول الصناعية العضوة في وكالة الطاقة الدولية، وذلك في ظل أسعار عادلة للنفط الخام. حيث تعتبر المخزونات النفطية أحد أهم السياسات الطاقوية لإحداث التوازن في سوق النفط الدولي عند حدوث اضطراب في أحد أساسياته من إمدادات أو طلب وكذا التأثير على أسعار النفط الخام في حالة تقلبها. وكما أنه لم يحظى هذا الموضوع بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين والمختصين في مجال النفط.

منهجية البحث:

لبلوغ أهداف الدراسة ومعالجة إشكالية البحث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل تطورات كلا من الطلب والإمدادات النفطية وأسعار النفط وكذا مستويات المخزونات النفطية خلال الفترة 2020/2009.

تم تقسيم البحث إلى محورين، المحور الأول تطرقنا فيه إلى التأسيس النظري للمخزونات النفطية أما المحور الثاني خصص

لدراسة تأثير المخزونات النفطية على السوق النفطي وذلك بتحليل بيانات أساسيات السوق لفترة الدراسة 2020/2009

الدراسات السابقة:

- لقد إعتدنا في طرح موضوع دراستنا على دراسة عبد الفتاح ندي، والتي تتفق مع أهداف دراستنا، (دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والإنعكاسات على الدول الأعضاء في أوابك)، مجلة النفط والتعاون العربي العدد 136 سنة 2011. حيث خلصت الدراسة على وجود علاقة بين المخزونات النفطية وأسعار نفط الدول الأعضاء في منظمة أوابك وأن للمخزونات النفطية تأثير غير مباشر على الإمدادات النفطية حيث تعد مستوياتها في الدول الصناعية مؤشرا لحالة السوق، بحيث بناء عليها تعدل الدول المصدرة للنفط حصصها السوقية لضبط الأسعار والمحافظة على عوائدها النفطية.

- دراسة الدكتور حامد سلمان (دراسة العلاقة بين المخزونات النفطية الدولية وأسعار النفط الخام للمدة (2000/2017)، حيث يعتمد الكاتب على الأساليب القياسية لمعرفة العلاقة بين المخزونات النفطية وتوجهات أسعار النفط، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج وفسرت هذه العلاقة بعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المخزون النفطي وأسعار النفط الخام.

1- الإطار النظري للمخزونات النفطية:

1-1- مدخل مفاهيمي:

النفط الخام هو أحد أعمدة الإقتصاد العالمي، وهو ضروري لسير العالم المعتمد بشكل أساسي على الطاقة. تأثير النفط الخام هو محسوس في حياة جميع الأفراد تقريبا وينعكس في سوق الأوراق المالية. ومع ذلك، فإن تأثير النفط الخام ليس في اتجاه واحد وليس من السهل كشف جميع آثاره. فلتوقع توجه سوق النفط الدولي بشكل أفضل، من المهم بشكل خاص أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل التي يمكنها أن تؤثر على سعر النفط الخام، ومما لا شك فيه تعدد المخزونات النفطية عاملاً مهماً في هذا الصدد.

بشكل عام، تعرّف المخزونات النفطية بأنها " كميات النفط التي تحتفظ به الدول لإستخدامها في حالة إنقطاع الإمدادات النفطية نتيجة لأي طارئ، لا سيما لغرض معالجة أي إختلالات غــــير متوقعة في الإمدادات والطلب على النفط الخام، كما أنها تعتبر أحد المؤشرات الدالة على مدى قدرة الدول على التعامل مع التقلبات في الأسواق النفطية " (أوابك ، نشرة شهرية، 2016، صفحة 4)، فمثلا المخزونات النفطية الأمريكية هي في الواقع إحتياطيات النفط التي تحتفظ بها الشركات الأمريكية وضرورية لمواصلة عملها، حيث تشتري الشركات كميات كبيرة من النفط الخام من أجل تخزينها بشكل إستباقي وإحتياطاً من كل ظرف مفاجئ يحول إلى إنقطاع الإمدادات أو تقلب في الأسعار نحو الارتفاع وذلك حفاظاً على إلتزاماتها.

وتجدر الإشارة هنا على أن الإحتياطيات النفطية تختلف عن "المخزون" ومن المهم على هذا المستوى النظري رفع اللبس في المصطلحات. في هذا الإطار، الإحتياطيات بمعناها العام تمثل النفط الخام الموجود في باطن الأرض الذي لم يُستخرج بعد، بما في ذلك النفط الخام الذي لم يُكتشف بعد، أمّا المخزون فهو نفط استُخرج، ويمثّل كميات النفط الخام والمشتقات النفطية التي تخزنها الشركات والحكومات لأهداف تجارية أو إستراتيجية (أنس، 2021).

تعتمد البلدان على عدة طرق وميكانيزمات لتخزين النفط الخام، من أهمها تخزين النفط الخام في باطن الأرض عن طريق إعادة حقنه أو إستخدام الآبار الجافة، وأيضاً في مستودعات وصهاريج ضخمة وفي مستودعات معامل التكرير، كما يخزن النفط الخام داخل خطوط أنابيب نقل النفط الخام وفي ناقلات النفط الخام سواء كانت متحركة أو ساكنة مثل الناقلات التي إنتهى عمرها وأصبحت مؤهلة للتخزين (المخزون العائم) (مخلفي، 2014، صفحة 50). كل هذا الكم الهائل من طرق التخزين، يمتلك العالم وفقاً لشركة أنجر أسبكنس لأبحاث الطاقة سعة تخزين متاحة تقدر بتسعمئة (900) مليون برميل (مركز الإمارات للسياسات، 2021). لكن بغض النظر عن طاقة تخزين النفط الخام، التي يمكن أن تتحملها الأماكن المختلفة المخصصة

لذلك، لا يمكن تحديد مستويات المخزونات النفطية، بخلاف الطلب والإمدادات النفطية الذي يمكن أن يحددا بناء على عدة عوامل كالنمو الاقتصادي والإستثمارات والأسعار.

وعلى هذا الأساس، تشكل المخزونات النفطية متغيراً مكملاً للسوق النفطية، فعملية السحب من هذه المخزونات وإعادة بنائها التي تجاري الطلب والأمدادات النفطية لإحداث التوازن بينهما، لا تحدث تغيراً في مستوياتها في الأجل الطويل خاصة التجارية منها، والتي تتغير زيادة ونقصاناً بالاعتماد على السلوك التجاري للشركات، وعلى أنماط الطلب الموسمي، أما المخزونات الإستراتيجية يأخذ حجمها منحني تصاعدي نتيجة للطبيعة الإستراتيجية لسلعة النفط الخام (قصي، 2010، صفحة 122).

وتقاس كفاية المخزون إما بمستوى الكمية المخزنة من النفط الخام في الشهر أو الأسبوع أو الربع السنوي، مقارنة بمتوسط السنوات السابقة، ويمكن أن تقاس كذلك بحجم المخزون الكافي لمقابلة الطلب أو الواردات البترولية بالأيام (بورحلة ، 2017، صفحة 78).

وتماشياً مع ما تم ذكره، وحرصاً لفهم كيفية تقييم كميات المخزونات النفطية ومعرفة حجمها والتنبيؤ بانخفاضها، لا بد من التعرف على أنواعها وفهم الاختلاف الذي يفرقها. إذ تنقسم المخزونات النفطية حسب ما هو متعارف عليه في الصناعة النفطية على أساس مبدئين، أولاً بناء على أنماط المخزون النفطية، وثانياً حسب أهداف الإحتفاظ بالمخزون النفطية. وفي هذا الإطار، يمكن تجزئ المخزونات النفطية حسب أنماطها الى ثلاث أنواع، أولاً المخزون الأولي الذي يتشكل من المخزونات التجارية والإستراتيجية، وكذا المنتجات النفطية في محطات التوزيع الرئيسية، والنوع الثاني هو المخزون الثانوي الذي يتم الإحتفاظ به في محطات التوزيع الثانوية ومحطات التعبئة والصهاريج، أما النوع الثالث والأخير يتمثل في المخزون الثلاثي الموجود لدى المستهلك النهائي كالمغازولين وزيت التدفئة في المنازل (ندي ، 2011، صفحة 70).

كما يمكننا التمييز بين المخزونات النفطية وفق هدف الإحتفاظ بها حسب نوعين من المخزونات، مخزونات قابلة للتصرف وأخرى غير قابلة للتصرف، هذه الأخيرة أي المخزونات الغير قابلة للتصرف تعتبر من المخزونات التي يتم الإحتفاظ بها لتسيير عجلة صناعة النفط الخام وتحكم فيه ظروف الطلب وطبيعته، وبدورها تتشكل من ثلاث أجزاء مخزونات إستراتيجية والتي تتحكم فيها التشريعات والتنظيمات الحكومية. ويتحدد مستواها بدلالة الواردات من النفط الخام أو الإستهلاك اليومي. أما الجزء الثاني هو المخزونات التشغيلية الأدنى الذي يصطلح عليه بالمخزونات الغير متاحة المتمثلة في النفط الخام العالق في أسفل الصهاريج وكذا المعبأة في خطوط الأنابيب، والجزء الثالث هو المخزونات العابرة بحيث يتضمن هذا النوع من المخزونات النفطية في أعالي البحار الذي في طريقه إلى الأسواق والمخزونات العائمة على متن الناقلات. أما المخزونات القابلة للتصرف تتمثل في مخزونات الشركات النفطية التي تحتفظ بها بناء على ما تمليه الضرورة الاقتصادية لذلك، كالتحوط من الإنقطاع المفاجئ للإمدادات النفطية أو من تقلبات الأسعار. وبطبيعة الحال تتشكل هذه المخزونات من نوعين المخزونات التجارية لدى الشركات النفطية والذي يزيد عن الحد الأدنى من مستويات التشغيل المطلوبة وهو 55 يوم بالإضافة إلى مخزونات الأمان المحتفظ بها من قبل تلك الشركات قرب مراكز الإستهلاك الرئيسية ومخزونات لدى البلدان المنتجة الموجودة في موانئ التصدير أو في مراكز الاستهلاك كما هو الحال في موانئ الكاربيي وروتردام وموانئ سنغافورة، والهدف من هذه

المخزونات هو إستخدامها في فترات صيانة حقول النفط للمحافظة على مستويات التصدير(ندي ، 2011، الصفحات 70-71).

1-2- دوافع وأهمية تخزين النفط:

يتصدر النفط أهم مصادر الطاقة منذ القرن العشرين (20)، حين أصبح ضروريا لعمل اقتصاديات الدول الصناعية، على هذا الأساس، حرصت الشركات النفطية والبلدان المستهلكة للنفط لبناء مخزونات من النفط الخام والمنتجات المكررة تمكنهم من إستمرار نشاطهم الإقتصادي في حالة توقف وارداتهم النفطية فجأة. وتجدر الإشارة، أنه في عام 1968 ألزم الإتحاد الأوروبي الأعضاء تخزين كمية من النفط لكل منها تعادل 65 يوم من وارداتها النفطية، وتم رفع هذه العتبة إلى 90 يوم بعد الأزمة النفطية عام 1973 (eu - universalis - fr, 2021)، والتي بعدها بات واضحا سيطرت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) على ميكانيزمات السوق النفطي بحكم ماتقدمه من الإمدادات النفطية الكبيرة إلى السوق النفطية تصل إلى ما يقارب 30 % من إجمالي الإمدادات العالمية والتي هي في تزايد كما هو موضح في الجدول "1".

جدول (01): تطور الإمدادات النفطية لمنظمة أوبك(2020/2009)

السنوات	الإمدادات النفطية العالمية(م/ب ي)	إمدادات أوبك(م/ب ي)	إمدادات أوبك(%)
2009	84.20	28.80	34.20
2010	86.50	29.20	33.75
2011	87.60	29.80	34.01
2012	89.60	31.90	35.60
2013	90.30	30.50	33.77
2014	92.60	30.50	32.93
2015	95.50	31.20	32.67
2016	95.10	31.70	33.33
2017	96.10	31.50	32.77
2018	99.10	31.30	31.58
2019	99.10	29.30	29.56
2020	93.60	30.80	32.90

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC)، تقارير سنوية، أعداد مختلفة، 2012-2020.

وكأول رد فعل للدول الصناعية في تلك الفترة، بادر وزير الخارجية الأمريكية هنري كسنجر لتأسيس وكالة دولية للطاقة، التي أتمت سنة 1974 كمنظمة مستقلة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، والتي كان أهم أهدافها الدفاع عن مصالح الدول المستهلكة للنفط خاصة أمنها الطاقوي(حدوري ، 2011).

إتفق الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة على بناء مخزون نفطي يكفي لمدة 90 يوما كميكانيزم احترازي واحتياطي لأي طارئ، ويتغير هذا المخزون بتغير درجة الإستهلاك ولتفادي أي خلل في العرض وضع ميكانيزم توزيع الكميات المخزنة بين الأعضاء حدد سقف بداية عمل هذا الميكانيزم بمقدار 07 % على الأقل في حالة إنخفاض التموينات. وأيضا وضع خطط

لاقتسام إمدادات النفط في حالة تعرض أي دولة أو مجموعة من الدول لاضطرابات الإمدادات (خيدر، 2004، الصفحات 144-145)، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكبر مستهلكي النفط، حيث قامت بتكوين مخزون نفطي إستراتيجي عام 1975 عقب إصدار الكونجرس الأمريكي قرار يلزم الحكومة الأمريكية بذلك، وبالتالي سن الرئيس الأمريكي جيرارد قانونا لإنشاء مخزون نفطي إستراتيجي للبلاد لاستخدامه في حالات الطوارئ (علي، 2021)، وهذا ما أكدته ألان لارنس مساعد وزير خارجية حكومة بوش الابن في النصف الثاني من الثمانينات بقوله "إن وجود المخازن النفطية الاستراتيجية يشكل وقاية قابلة للتصديق ضد احتمالات الإنقطاع في إمدادات النفط، وعليه فإن الدول التي تحتفظ بهذه المخازن ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية تملك القدرة على منع الأنظمة المعادية من استخدام صدمات قطع الإمداد كسلاح. كما ترسل المخازن النفطية إشارة مهمة للأسواق الاقتصادية العالمية تفيد بأننا على استعداد لمواجهة ما هو غير متوقع" (خيدر، 2004، صفحة 149).

استخلاصا لما سبق، يمكن القول أن أهم دوافع الدول الصناعية المستوردة للنفط الخام في بناء مخزونات نفطية هو تحقيق أمنها الطاقوي بضمان عملية التمويل من هذه السلعة الاستراتيجية (النفط الخام) لاستمرار نشاط اقتصاداتها، وكذا استخدام هذه المخزونات لتعديل العرض ومسايرة توجهات الطلب وذلك للمحافظة على استقرار الأسعار، وفضلا على ذلك، فإنه من خلال التأثير في السوق النفطي عن طريق السحب من المخزونات أصبحت الدول المستوردة تقف في وجه منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتأثير على قراراتها بدفع الأسعار نحو الانخفاض إلى مستويات متدنية تضر باقتصاداتها التي تعتمد على العوائد النفطية لتمويل ميزانيتها.

وعلى المستوى الإجمالي، تبرز قيمة ومكانة المخزونات النفطية في الفترة الزمنية التي يمكن أن تدوم فيها هذه المخزونات في حالة تعرض الأسواق النفطية لأزمة إمدادات دون تعويضها من مصادر أخرى، ودون انخفاض مستوى الاستهلاك. وفضلا على ذلك، يمكن للمخزونات النفطية القيام بدور إيجابي في مواجهة أزمات العجز وانقطاع الإمدادات نتيجة لمختلف أنواع الاضطرابات. طالما كانت الفترات الزمنية للأزمة في حدود الفترات الزمنية التي تغطيها هذه المخزونات، والتي تعتبر فترات ليست قصيرة وكافية للمحافظة على استقرار الأسواق دون إحداث ارتفاع في أسعار النفط، وفي الغالب يقتصر هذا الدور في الأجل القصير بحيث لا يمكنها مواجهة العجز في الفترات التي تتصف بالدوام (حسن، 2003، صفحة 263).

وفي نفس الصدد، للمخزونات النفطية أهمية تجارية تتمثل في أن الشركات النفطية ككل الشركات تهدف إلى الربح، إذا فهي نظريا تنحى إلى التخزين في حالة ارتفاع الأسعار. كما تكتسي المخزونات وزنا سياسيا، حيث تفرض حكومات الدول المستهلكة على الشركات المحلية إقامة حدود دنيا من الاحتياطي تعادل عموما تسعون (90) يوما من الاستهلاك مما يسمح لها بالتلويح بإستعمال هذه المخزونات في الأسواق النفطية العالمية بحجة أن الأسعار قد تجاوزت المعدلات المعقولة. وهذا ما حدث في عديد المرات، وأفضل مثال على ذلك ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرة عند ارتفاع أسعار النفط من خلال تهديدها عرض جزء من مخزونها في السوق العالمية حتى تنخفض الأسعار، والتي في غالب الأحيان تنجح هذه العملية نظرا لمخاوف الدول المصدرة للنفط من الآثار السلبية الرهيبة التي يمكن ان يحدثها عرض هذا المخزون في السوق على اقتصاداتها (خيدر، 2004، صفحة 166).

ونتيجة لذلك، يمكن القول أن سياسة المخزونات النفطية تساهم في اضطراب السوق النفطية وإمكانية تحكم الدول ذات المخزونات النفطية الإستراتيجية في الأسعار صعوداً أو نزولاً عبر التصرف بهذه المخزونات (عباس، 2006، صفحة 28). بحيث ستبقى هذه المخزونات صمام أمان الدول المستهلكة، وستلعب دوراً هاماً في السنوات القادمة لعدة أسباب، كبقاء النفط الخام أكبر وأهم مصدر للطاقة، التي يعتبر العصب الرئيسي للاقتصاد العالمي. وسوف تعزز مكانة النفط الخام على أساس طبيعة الصناعة النفطية وأوجه استخدامات المنتجات المكررة إضافة لاستمرار التحديات الجيوسياسية نظراً لبعدها عن مناطق الإنتاج الرئيسية عن مناطق الإستهلاك خصوصاً منطقة الشرق الأوسط (قصي، 2010، صفحة 128).

1-3- موقف الدول المنتجة والمصدرة للنفط من المخزونات النفطية:

إن الدول المنتجة والمصدرة للنفط لا تعترض على بناء المخزونات النفطية خاصة الاستراتيجية، طالما أنه يعطي الدول المستهلكة والمستوردة شعوراً بالطمأنينة لجهة الإمدادات، ويقلل من الحاجة إلى اتخاذ إجراءات للحد من نمو الطلب لديها. ولكن دول أوبك تعارض السحب من المخزونات النفطية الاستراتيجية لغرض التأثير على الأسعار، لأن غرض المخزونات النفطية هو مواجهة احتمال انقطاع الإمدادات النفطية، لا لاستعماله أداة لإدارة السوق النفطية. كما ترى دول أوبك أن السحب من المخزونات الاستراتيجية في حالة انقطاع الإمدادات يجب أن يكون الخيار الأخير، وذلك بعد قيام الدول المصدرة ذات الطاقة الإنتاجية الفائضة بتعويض النقص في الإمدادات. وهذا ما حدث بالفعل إبان أزمة الثورة الإيرانية عام 1979م، وأزمة احتلال الكويت في أغسطس 1990م، والإضرابات في فنزويلا في نهاية عام 2003م، والحرب على العراق في عام 2003. إذ قام دول أوبك الأخرى وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بتعويض النقص في الإمدادات النفطية والمحافظة على استقرار السوق من دون إعطاء مبرر للدول الصناعية لسحب مخزونها الاستراتيجية (القافلة، 2004).

2- تأثير المخزونات النفطية على سوق النفط الدولي:

وفقاً للنظرية الاقتصادية الجزئية هناك علاقة عكسية بين أي سلعة والكمية المطلوبة منها، إذ أنه مع زيادة سعر السلعة فإن الكمية المطلوبة منها ستتناقص والعكس عندما ينخفض السعر (سلمان و آخرون، 2021، صفحة 460)، وهذا ما تفعله حركة المخزونات النفطية وخاصة في الدول الصناعية، تعد أحد المؤشرات المؤثرة في السوق النفطية، خصوصاً خلال فترة الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزونات تعني زيادة في الطلب على النفط الخام وعملية السحب من المخزونات تعني إمدادات نفط إضافية في السوق.

وإنطلاقاً من مبدأ عمل المخزونات النفطية تقوم الشركات النفطية العالمية والدول المستهلكة للنفط بإدارة وتوجيه وتحديد المسارات التي تؤثر من خلالها المخزونات النفطية في السوق النفطية من خلال التأثير في إمدادات النفط والأسعار، وفي هذا الإطار وضعت الدول المستهلكة والأعضاء في وكالة الطاقة الدولية سياسات للمخزونات النفطية للأمدين، أولاً القصير الأجل من خلال إستخدام هذه المخزونات في حالة أزمات إنقطاع الإمدادات لضمان سلامة التموين لإقتصادياتها وكذا الانتقال إلى التأثير في السوق النفطية خاصة في حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، والثاني طويل الأجل من خلال تشجيع الإستثمارات في مشاريع إنتاج مصادر جديدة للطاقة (عبد الرضا، 2011، صفحة 64).

تعمل المخزونات النفطية العالمية بالإضافة إلى ما تم ذكره على إستقرار الأسعار خاصة في النمو المفاجئ للطلب على النفط. فسعر النفط الخام قد يؤثر أو يتأثر بالتغيرات في هذه المخزونات النفطية خاصة التجارية منها، فيلاحظ أنه عندما يكون السعر عند مستوى منخفض فإن ذلك يحفز على زيادة حجم هذه المخزونات للإستفادة من ذلك في فترات الإرتفاع، وقد يؤثر إرتفاع حجم المخزونات إلى تخفيض الطلب وبالتالي انخفاض السعر أو العكس. وأيضا في إطار المضاربة في السوق المادي يمكن أيضا للمخزونات أن تتأثر وتؤثر بسعر النفط، ففي حالة توقع إرتفاع السعر الحقيقي للنفط في المستقبل فإن ذلك يعد حافز لتخزين النفط لإستخدامه في المستقبل، كما يؤدي بدوره إلى الحد من الإستهلاك الحالي ويحفز على إنتاج إضافي من النفط وبالتالي تحول التوقعات تدفق الطلب على النفط إلى الطلب على المخزونات. وهذا ما دفع الشركات النفطية والشركات التجارية في السبعينات إلى القيام بتخزين النفط لأغراض المضاربة وتحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح (بوخروفة و بلعور، 2019، صفحة 16).

يبقى تأثير المخزونات النفطية مرهونا بالفترة التي يمكن أن يدوم فيها لإحداث التوازن حين وقوع إختلال في الأسواق النفطية، لكن تجدر الإشارة هنا أيضا إلى عامل اخر وهو سعة وطاقة التخزين التي يمكن أن تحد من دور المخزونات النفطية من حماية الأسعار، خاصة أسعار العقود المستقبلية للنفط أثناء أزمات إتجاهات الطلب العالمي نحو الإخفاض كما حدث مع الأزمة الصحية "كوفيد 19". وهذا ما حدث بعد أن ضعف الالتزام بالاتفاق الذي جمع أوبك ومجموعة من الدول المنتجة للنفط (خارج أوبك) في مقدمتها روسيا نهاية عام 2016، على التعاون والحفاظ على إستقرار الأسواق. حيث بدأت الأسعار في التهاوي مع نهاية عام 2019 الأمر الذي دفع الدول المستهلكة خاصة الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة بشراء كميات كبيرة من النفط وتخزينها حتى وصلت هذه المخزونات خاصة التجارية إلى حدودها القصوى، وبالتالي أصبح فائض العرض مضاعفا حيث إستمرت أسعار النفط خاصة نפט غرب تكساس (WIT) بالهبوط في البورصات النفطية حتى وصلت إلى السعر السالب (-\$37) بسبب عدم وجود أماكن للتخزين (أحمد، 2021).

وكما ذكرنا سابقا يمكن للشركات النفطية والدول المستوردة للنفط التأثير في السوق النفطية من خلال عملية السحب والبناء في مخزونها خاصة التجارية منها، ولمعرفة هذا التأثير من المهم إستعراض التطورات الحاصلة في كل من إجمالي الطلب والإمدادات النفطية وكذا أسعار النفط خلال الفترة 2009/2020.

2-1- الطلب العالمي على النفط.

بعد التراجع الذي شهده الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية لعام 2008، شهد الطلب العالمي على النفط تعافيا حيث حقق أعلى معدل له عام 2010 ب(2.9 م/ب ي) وقدرت الكمية المطلوبة من النفط الخام ب(87.3 م/ب ي)، ورغم تباطؤ في الإقتصاد العالمي لسنوات 2011، 2012 و2013 ارتفع الطلب العالمي بمعدلات منخفضة إستجابة له، وأيضا كانت إتجاهات معدلات الطلب العالمي للنفط إلى الإخفاض سنوات 2015، 2014 و2016 رغم إهميار الأسعار بسبب تراجع النمو الإقتصادي في الأسواق الأوروبية والصين ذات الإستهلاك الواسع وأيضا الطفرة النفطية التي شهدتها النفط الصخري في أمريكا الشمالية بداية من سنة 2017، وتزامنا مع سريان إتفاق أوبك مع الدول خارج أوبك والإستمرار في تمديد هذا الإتفاق دفع بأسعار النفط للإرتفاع، يفسر إستمرار معدلات الطلب العالمي للنفط للإخفاض مجددا لتحقق نمو سالب

(9.1 م/ب ي) سنة 2020 نتيجة الأزمة الصحية التي إحتاحت العالم وكان لها أثر كبير على الإقتصاد العالمي والجدول رقم (2) يوضح تطورات الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2020/2009.

جدول (02): تطور الطلب العالمي على النفط(2020/2009)

السنوات	الطلب العالمي للنفط (م/ب ي)	التغير السنوي (م/ب ي)
2009	84.40	01.30 -
2010	87.30	02.90
2011	88.00	00.70
2012	89.00	01.00
2013	90.40	01.40
2014	91.40	01.00
2015	93.70	02.30
2016	95.70	02.00
2017	97.40	01.70
2018	98.80	01.40
2019	99.80	01.00
2020	90.70	09.10 -

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAEPC)، تقارير سنوية، أعداد مختلفة، 2012-2020.

2-2- الإمدادات النفطية العالمية:

الطلب المتزايد إذا لم يقابله زيادة في الإمدادات النفطية فإن ذلك حتما سيؤدي إلى السحب من المخزونات النفطية وكذلك إرتفاع في أسعار النفط(ندي ، 2011، صفحة 85).

شهدت الإمدادات النفطية خلال الفترة 2020/2009 إرتفاعا في مستوياتها بمعدلات موجبة حيث بلغ أعلى معدل لها (3 م/ب ي) عام 2018، حيث قدر حجم هذه الإمدادات ب (99.1 م/ب ي)، بإستثناء عام 2009 و2020 حققت معدلات سالبة قدرت (- 1.6 م/ب ي)، (-5.5 م/ب ي) على التوالي، أما بقية سنوات فترة الدراسة فكانت متقاربة بإستثناء سنوات 2016، 2019 لم تسجل أي تغير ملحوظ، وهذا ما نلاحظه فيالجدول رقم (3)

جدول(03): تطور الإمدادات النفطية العالمية(2020/2009)

السنوات	الإمدادات النفطية العالمية(م/ب ي)	التغير السنوي (م/ب ي)
2009	84.20	01.60 -
2010	86.50	02.30
2011	87.60	01.10
2012	89.60	02.00
2013	90.30	00.70
2014	92.60	02.30
2015	95.50	02.90

00,00	95,10	2016
01,10	96,10	2017
03,00	99,10	2018
00,00	99,10	2019
05.50 -	93,60	2020

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OEAPEC)، تقارير سنوية، أعداد مختلفة، 2012-2020.

2-3- أسعار النفط:

مرت أسعار النفط بعدة محطات تاريخية فقبل سبعينيات القرن الماضي كان للشركات الدولية النفطية دورا في تحديد الأسعار. وذلك بحكم سيطرتها على مفاصل الصناعة النفطية، ولكن بعدما تأسست العديد من الشركات النفطية الوطنية للدول المصدرة للنفط وخاصة بعد أحداث حرب 1973، والتي أنهت إحتكار تسعير النفط الخام. دخل مجالا جديدا حيث بدأ يؤثر ويتأثر بقوى السوق خاصة بعد أن عمدت الوكالة الدولية للطاقة إستخدام المخزونات النفطية كعامل مؤثر في سوق النفط الدولي (سلمان و اخرون، 2021، صفحة 459).

شهدت أسعار النفط خلال الفترة 2009/2020 تقلبات كثيرة، إنطلاقا من سنة 2009 إلى غاية 2012 حققت مستويات قياسية رغم التباطؤ في معدلات النمو الإقتصادي العالمي حيث تراجع من عام 2009 إلى 3.9% عام 2011 و5.3%. نتيجة لعدة أسباب متنوعة ومتداخلة، بعضها له علاقة بأساسيات السوق وبعضها ليس له علاقة بها، كإستمرار منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك سياسة تخفيض الإنتاج التي إعتمدها عام 2009، الذي ساعد على تقليص الفائض في السوق النفطية، وأيضا برنامج التحفيز الإقتصادي التي إعتمده العديد من دول العالم، وتفاقم الأحداث في المنطقة العربية كان بمثابة الأرضية الخصبة في تزايد نشاط المضاربين خصوصا بعد أن طالت التوترات دائرة البلدان المنتجة للنفط مثل ليبيا التي توقفت إنتاجها بصورة تكاد تكون تامة منذ إندلاع الثورة عام 2011، حيث حقق نفط برنت سعر \$111.6 عام 2012 و\$ 111.3 عام 2011 مسجلا ارتفاعا ب 49.4 دولار و31.9 دولار عن سنة 2010 و2009 على التوالي. بعد الإرتفاع المستمر للسنوات السابقة الذي شهدته أسعار النفط، بدأت في الإنخفاض ابتداء من سنة 2013 إلى غاية سنة 2016. ويعزى هذا الإنخفاض إلى عدة عوامل كنجاح إستغلال النفط الغير تقليدي في الولايات المتحدة الأمريكية مما زاد في إنتاجها النفطية وتحقيق زيادة في الإمدادات النفطية، وأيضا توجه معظم الدول المنتجة للنفط الى الحفاظ على حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، كما أن إنخفاض الطلب في الأسواق الأوروبية والصين على النفط الخام وهم من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للنفط ساهم في خفض الأسعار بدأت أسعار النفط تستعيد عافيتها ابتداء عام 2017 وعام 2018 بحيث حققت على التوالي 54.20 و71.20، منهيبة فترة طويلة من التراجع لمدة ثلاث سنوات، وذلك تزامنا مع بدأ سريان إتفاق خفض الإنتاج الذي جمع أوبك مع دول خارج أوبك ابتداء من سنة 2016، وكذا تحسن أداء الإقتصاد العالمي أبرزها الإقتصاد الأمريكي والصيني. ثم تعود لتنهيار مجددا ابتداء من عام 2019 بسبب الصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة "كوفيد-19"، التي دفعت دول العالم إلى إتخاذ تدابير عزل وقيود على

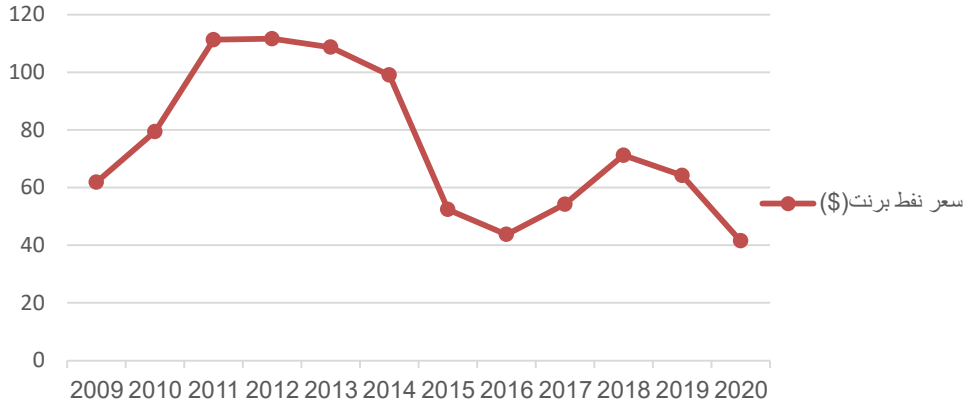
السفر، وسط فائض كبير في إمدادات النفط الخام العالمية في ظل عدم توصل دول أوبك + إلى اتفاق بشأن خفض إضافي للإنتاج أو حتى تمديد الاتفاق القائم بينهم منذ شهر ديسمبر 2016، في انخفاض أسعار النفط الخام عام 2020.

الجدول (04): تطور أسعار النفط (2020/2009).

السنوات	سعر نفط برنت (\$)	السنوات	سعر النفط برنت (\$)
2009	61.90	2015	52.40
2010	79.40	2016	43.70
2011	111.30	2017	54.20
2012	111.60	2018	71.20
2013	108.70	2019	64.20
2014	99.00	2020	41.50

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OPEC)، تقارير سنوية، أعداد مختلفة، 2012-2020.

الشكل (01): تطور أسعار النفط (2020/2009)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول 4

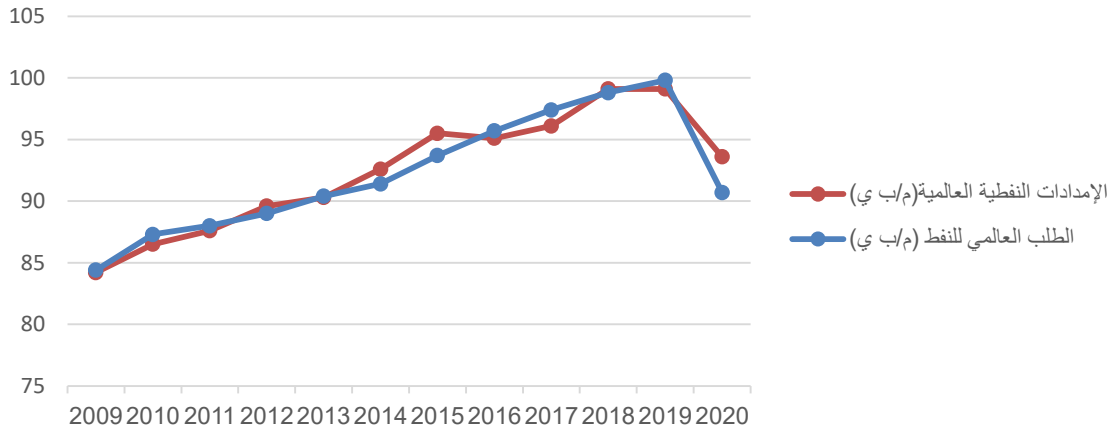
2-4- موازنة الطلب والإمدادات النفطية للفترة 2009/2020:

أشرنا سابقاً أن الشركات والدول المستهلكة للنفط إنتقلت من هدفها الرئيسي في بناء المخزونات النفطية والذي حددته الوكالة الدولية للطاقة وهو ضمان أمن وسلامة الإمدادات النفطية إلى التأثير في السوق النفطي الدولي من خلال إستخدام هذه المخزونات، حيث تعتبر الطلب على المخزونات النفطية في عملية بنائها جزء من الطلب العالمي على النفط لذلك هناك علاقة طردية بين الطلب العالمي على النفط والمخزونات النفطية، وأيضاً تعتمد السوق النفطي في مراقبة تطور أسعار النفط الخام على مستوى المخزونات النفطية. ولمعرفة تحرك مستوى المخزونات النفطية، يجب الموازنة بين الطلب والإمدادات النفطية خلال الفترة 2020/2009.

يلاحظ من البيانات السابقة، أنه كان هناك فائض في الطلب خلال السنوات الثلاث الأولى 2009 و 2010 و 2011، فخلال العام 2009 بلغ الطلب العالمي نحو (84.4 م/ب ي) في بينما الإمدادات النفطية كانت تقدر (84.2 م ب/ي)، ما يعني عجز يقدر (0.2 م/ب ي)، وأيضاً سجلت السنوات 2010 و 2011 عجز يقدر (0.8 م/ب ي)، (0.4

م/ب ي) على التوالي، وأيضاً سنوات 2013، 2016، 2017، 2019 من فترة الدراسة حققت عجزاً يقدر (0.10 م/ب ي)، (0.20 م/ب ي)، (1.30 م/ب ي)، (0.7 م/ب ي) على التوالي. أما بقية فترة الدراسة فقد حققت فائضاً متمثلاً كما يوضحه الشكل رقم (2).

الشكل (02): تطور الطلب والإمدادات النفطية العالمية (2020/2009)



المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الجدول 2 و3

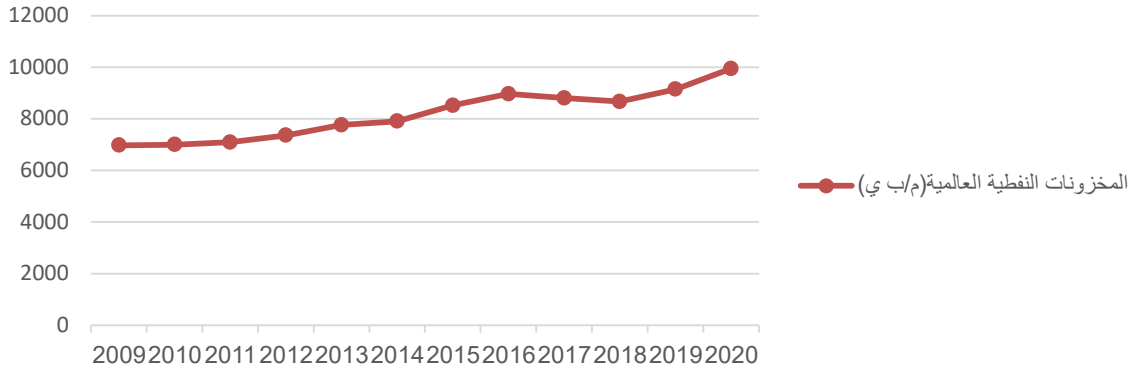
وفي تحليلنا لتطور مستويات المخزونات النفطية العالمية، نلاحظ خلال الفترة 2020/2009 أن المخزونات النفطية في إرتفاع مستمر ولكن بمعدلات متباينة نتيجة الإرتباط بعلاقة طردية مع الطلب العالمي على النفط وعلاقة عكسية مع أسعار النفط في الحالة الطبيعية للإقتصاد العالمي، كما هو موضح في الجدول رقم (5) وفي الشكل رقم (3).

الجدول 5 تطور المخزونات النفطية العالمية (2020/2009)

السنوات	المخزونات النفطية العالمية (م/ب)	التغير السنوي (م/ب)
2009	6973	19
2010	7000	27
2011	7091.25	91.25
2012	7358	266.75
2013	7759.25	401.25
2014	7901.75	142
2015	8515.25	613.50
2016	8963	447.75
2017	8802.50	160.50
2018	8668	134.50 -
2019	9142.50	474.50
2020	9945	802.50

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAEPC)، تقارير سنوية، أعداد مختلفة، 2012-2020.

الشكل (03) : تطور المخزونات النفطية العالمية (2020/2009)



المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الجدول 5

منذ سنة 2009 إلى غاية سنة 2012 كان الإرتفاع في مستويات المخزونات النفطية بمعدلات منخفضة، نتيجة الإرتفاع في أسعار النفط، الذي عكسه الإنتعاش التدريجي للإقتصاد العالمي من الأزمة المالية لسنة 2008. كما أن سنوات 2010، 2011، 2012 و 2013 شهدت إرتفاعا في إجمالي المخزونات النفطية بحيث سجلت تغير سنوي قدر 401.25 م/ب لعام 2013، ويعتبر ذلك نتيجة لزيادة امدادات النفط العالمية أكبر مما تحققه من زيادة في الطلب العالمي للنفط. ونلاحظ أيضا إرتفاع غير مسبوق في مستويات المخزونات النفطية العالمية عام 2014، 2015 و 2016 حيث حققت معدل (142 م/ب)، (613 م/ب)، (447.75 م/ب) على التوالي. نتيجة زيادة الطلب العالمي للنفط الموجه للتخزين نتيجة إنخفاض أسعار النفط إلى 99.00 \$، 52.40 \$، 43.70 \$، عام 2014، 2015 و 2016 على التوالي، نتيجة الإختيار في أسعار النفط الخام الذي بدأ سنة 2014 بسبب عدة عوامل منها النجاح في إستغلال النفط غير تقليدي في أمريكا الشمالية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي سنة 2017 و 2018 إنخفض معدل تغير المخزونات النفطية نتيجة تحسن في أسعار النفط بسبب الإتفاق الذي جمع أوبك مع دول أخرى منتجة نهاية 2016 لخفض الإمدادات النفطية رغم الإرتفاع في الطلب العالمي للنفط لكنه كان موجه للإستهلاك. ذلك ما يفسر إنخفاض في مستويات تلك المخزونات، ومع إرتفاع أسعار النفط سنة 2018 إنخفضت معدلات المخزونات النفطية نتيجة إرتفاع الأسعار. التي وصلت إلى 71.18 \$ الذي صاحبه إنخفاض في الطلب العالمي على النفط محققا عجزا (0.30 م/ب ي). تعود مستويات المخزونات النفطية للإرتفاع مجددا بعد إختيار أسعار النفط ووصلت لأدناها في فترة الدراسة ب 41 \$ لتحقق المخزونات النفطية أعلى معدل لها (802.50 م/ب) سنة 2020 الذي صاحبه معدل سالب في الطلب العالمي للنفط (- 2.90 م/ب ي)، ما يفسر ذلك الإغلاق الذي شهده الإقتصاد العالمي بسبب إجراءات التقييد التي إعتمدها حكومات الدول على السفر والأنشطة الإقتصادية للحد من تفشي جائحة "كوفيد19"

الخلاصة:

- حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المخزونات النفطية العالمية في إحداث التوازن في سوق النفط الدولي، وعلى أهم الأسباب التي دفعت على الإختلال في التوازن في هذه السوق خلال الفترة 2020/2009. تم ذلك من خلال تحليل البيانات المتعلقة بأهم التطورات في أساسيات السوق. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج:
- للمخزونات النفطية العالمية علاقة طردية مع الطلب العالمي للنفط لأنها تعتبر جزء منه في حالة بنائها.
 - سياسة المخزونات النفطية لها تأثير مباشر وقصير الأجل على الأسعار نتيجة عدم توفر الطاقة الإستيعابية للرفع من فترة كفايته.
 - يمكن للمخزونات النفطية العالمية التأثير على سوق النفط الدولي من خلال البناء، وفي هذه الحالة تكون جزء من الطلب العالمي للنفط، وعملية السحب لزيادة المعروض النفطي، وفي هذه الحالة تكون جزء من الإمدادات النفطية العالمية.
 - ساهم الإرتفاع في مستويات المخزونات النفطية العالمية، الذي حققته عام 2013 (7358 م/ب) بعدما أن كان 6973 م/ب عام 2009، في رفع أسعار النفط اخام من \$61.90 عام 2009 إلى \$111.6 عام 2013.
 - نجح سياسة أوبك التي إعتمدها إبتداء من عام 2009 لخفض الإنتاج في تحسين أسعار النفط رغم إرتفاع الإمدادات النفطية من خارج أوبك التي لم يكن لها أثر كبير بسبب توجيه المعروض النفطي على شكل طلب نفطي للتخزين.
 - كان للإتفاق الذي جمع بين أوبك ودول أخرى منتجة للنفط في نهاية عام 2016 المتمثل في تقييد الإنتاج وخفض مستوى المخزونات النفطية العالمية، أثر على سوق النفط الدولي وهذا ما عكسه تحسن في أسعار النفط الخام.
 - رغم العلاقة العكسية بين أسعار النفط والمخزونات النفطية، إلا أن أزمة الإغلاق الكبير التي شهدتها العالم نهاية عام 2019، نتيجة الأزمة الصحية "كوفيد 19"، التي أدت إلى إنخفاض الطلب العالمي للنفط الموجه للإستهلاك ودفعت بالمخزونات النفطية إلى مستويات قياسية خاصة عام 2020، التي حققت أعلى معدل ب 802.5 م/ب، لم ترفع أسعار النفط الخام وذلك بسبب وصول الطاقة الإستيعابية للتخزين إلى أقصاها.

التوصيات:

- على الدول المنتجة ولاسيما دول أوبك تعديل حصصها الإنتاجية للمساهمة بشكل مباشر في الحد من إنخفاض أسعار النفط عندما يرتفع مستوى المخزونات النفطية.
- على الدول المنتجة والمستوى أن تسعى جاهدة من خلال إستراتيجياتها النفطية لتحقيق سعر عادل حتى التوازن في السوق بدلا من إستخدام الفائض في الإنتاج وإرتفاع مستوى المخزونات للتأثير في أسعار النفط.
- على الدول المنتجة لا سيما دول أوبك بناء مخزونات نفطية والرفع من الطاقة الإستيعابية، لإستخدامها في حالة حدوث إختلالات غير متوقعة في الإمدادات النفطية وكذا الطلب النفطي.

المصادر والمراجع:

1. القافلة (2004). المخزون البترولي الاستراتيجي ماهو، لماذا، كم، كيف <https://www.quafila.com> تاريخ الاسترداد 16, 09 2021.
2. أوابك (07, 2016)، نشرة شهرية (07).
3. إبراهيم علي. (17, 03 2021). كم يكفي مخزون النفط الأمريكي/ <https://egy-press.com/>. تاريخ الاسترداد 10, 03 2021.
4. الحجي أنس. (22, 03 2021). الفرق بين الاحتياطات النفطية والمخزون <https://www.ataqua.net> تاريخ الاسترداد 26, 09 2021.
5. الربيعي كوثر عباس. (2006). مجلة الدراسات الدولية (مزودج 32/31).
6. أمينة مخلفي. (2014). محاضرات في مدخل إلى الإقتصاد البترولي. ورقة، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، الجزائر: جامعة ورقلة.
7. زهير حامد سلمان، و اخرون. (09, 2021). تحليل العلاقة بين المخزونات النفطية الدولية و أسعار النفط الخام المدة (2000/2017). مجلة إقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، 02 (خاص).
8. عبد السلام بوخروفة، و سليمان بلعور. (01, 2019). تحليل المحددات و العوامل المسببة للصدمات ما الذي يقود سعر النفط إلى الإرتفاع. مجلة دراسات، 16 (01).
9. عبد العزيز حسن حسن. (2003). الطاقة في عالم اليوم دراسات في إقتصاديات الموارد المعدنية و البشرية و إقتصاديات الصناعة و الطاقة (الإصدار 03). الرقازيق، كلية التجارة، مصر: الدار الهندسية.
10. عبد الفتاح ندي. (2011). دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية و الإنعكاسات على الدول الأعضاء في أوابك. مجلة النفط و التعاون العربي (136).
11. عبد الكريم إبراهيم قصي. (2010). أهمية النفط في الإقتصاد و التجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً). دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
12. محمد كريم خيدر. (2004). جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). رسالة ماجستير، 144-166. قسم العلوم الإقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.
13. مركز الإمارات للسياسات، (2021) تقسيمات أسواق النفط المستقبلية و الإستثمارات الحالية في قطاع النفط و الغاز <https://www.epc.ae> تاريخ الاسترداد 26, 09 2021.
14. مصطفى أحمد. (20, 04 2021). كيف اتمارت أسعار النفط قبل عام ثم ارتفعت بعد ذلك <https://independentarabic.com> تاريخ الاسترداد 10, 10 2021.
15. ميلود بورحلة. (2017). الصناعة النفطية و أسواق النفط قنوات التأثير و الافاق المستقبلية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2016/2017). الجزائر، العلوم الإقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.
16. نبيل جعفر عبد الرضا. (2011). إقتصاد النفط. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث.
17. وليد حدوري. (10, 07 2011). أهداف وكالة الطاقة الدولية السحب من المخزون الإستراتيجي. من مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية <https://www.ecssr.ae> تاريخ الاسترداد 24, 09 2021.
18. Poids economique de la fonction de <https://www.universalis.fr> Consulté le 16.09.2021 (eu)universalis (fr) (2021).